

دورية وزير الداخلية رقم D3040 بتاريخ 13 أبريل 2009 موجّهة إلى السادة ولاة الجهات وعمال العمالات والأقاليم وعمالات المقاطعات بالمملكة حول الإهتمام بقضايا الحالة المدنية لأفراد الجالية المغربية بالخارج.

المرجع: دوريتي عدد 106 بتاريخ 9 اكتوبر 2007.

سلام تام بوجود مولانا الإمام،

وبعد، فقد أثار انتباه هذه الوزارة معانات بعض مواطنينا القاطنين بالخارج، من مشاكل ناتجة عن التأخير في تلبية طلباتهم الإدارية وتسوية أوضاعهم العائلية وإنجاز الوثائق المتعلقة بحالتهم المدنية، على مستوى العديد من مكاتب الحالة المدنية بالمملكة.

وهو الأمر الذي تمت إثارته خلال عدة اجتماعات عقدت بين وزارة الداخلية وبعض القطاعات الحكومية المهتمة بقضايا أفراد الجالية المغربية بالخارج، ومن طرف ممثلي بعض المراكز الدبلوماسية والقنصليات المغربية خارج المملكة والسفارات والقنصليات الأجنبية المعتمدة بالمغرب، التي تعاني بدورها من التأخيرات وعدم الإجابة على مراسلاتها بالسرعة المطلوبة، مما أثر سلبا على سير أعمالها وقيامها بواجباتها اتجاه المواطنين المغاربة القاطنين بالخارج، على الوجه المطلوب.

وعليه، فانطلاقا من اهتمام وزارة الداخلية بقضايا هذه الفئة من المواطنين، وحرصا منها على تيسير وتسهيل قضاء حاجياتهم الإدارية سواء عند حلولهم بالمملكة أو تلبية لطلباتهم الواردة عن طريق قنصلياتنا بالخارج، وسعيا منها أيضا للرفع من جودة الخدمات الإدارية المقدمة من طرف مكاتب الحالة المدنية، للمساهمة في حل مشاكل أفراد جاليتنا بالخارج واجتناب التأخير في تلبية طلباتهم، أمور كلها تفرض بالحاح إعطاء هذا الموضوع ما يستحقه من عناية، وذلك بالعمل على:

1 - حسن استقبال أفراد هذه الفئة من المواطنين، ومساعدتهم في إطار القانون، على تحديد طلباتهم بدقة، وحصص مشاكلهم وقضاياهم الإدارية خاصة المتعلقة بحالتهم المدنية، ومن تم توجيههم للإجراءات القانونية والحلول المناسبة لها.

2 - العمل على تبسيط المساطر عند إنجاز وتسليم الوثائق الإدارية المطلوبة.

3 - الحرص الشديد على التعجيل في البت في الطلبات المعروضة على ضباط الحالة المدنية وإنجازها بالدقة المطلوبة.

4 - دراسة المراسلات الواردة من الخارج، سواء كانت مبعوثة من طرف الأشخاص مباشرة، أو من طرف مختلف الإدارات العمومية، المتعلقة بقضايا الحالة المدنية من أجل تسوية وضعياتهم الإدارية أو لذوي حقوقهم أمام الإدارات الأجنبية، مع إيلاءها عناية خاصة من حيث البت فيها بالسرعة والدقة اللازمين.

ونظرا للطابع الاجتماعي والإداري لهذا الموضوع الخاص بشريحة من المواطنين المغاربة، الذين يعيشون ظروفًا خاصة بهم، تقتضي الحرص على تلبية طلباتهم وفق الإجراءات السالفة الذكر، وتلك التي جاءت في دوريتي المشار إليها في المرجع أعلاه، فإنه يتعين حث رؤساء الجماعات الحضرية والقروية وكذا الموظفين العاملين بها، التابعين لدائرة نفوذكم الترابي، على إيلاء هذه الطلبات والمراسلات، ما تستحقه من العناية والرعاية والإهتمام، والعمل على تتبعها من طرفكم شخصيا، تنفيذًا لتعليمات صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله التي ما فتئ ينادي بها في مناسبات عديدة. والسلام.

الامضاء: وزير الداخلية، شكيب بنموسى.